



فرائن للعلوم الاقتصادية والإدارية
KHAZAYIN OF ECONOMIC AND
ADMINISTRATIVE SCIENCES

ISSN: 2960-1363 (Print)

ISSN: 3007-9020 (Online)



The Impact of Foreign Direct Investment on Sustainable Financial Development in Iraq

Alyaa Hussein Khalaf Al-Zarkroushi¹, Ali Wahib Abdullah²

¹ University of Diyala, College of Economics and Management, Iraq

² University of Diyala, College of Economics and Management, Iraq

aliaeco@uodiyala.edu.iq

aliwaheebeco@uodiyala.edu.iq

Abstract. This research aims to analyze the impact of foreign direct investment (FDI) on financial development in Iraq. The importance of this topic stems from the pivotal role FDI can play in promoting economic growth and developing the financial sector, particularly in Iraq, which is undergoing a phase of reconstruction and development.

The research examines the relationship between FDI inflows and various financial development indicators, such as the size and efficiency of capital markets, the depth of the banking sector, the availability of credit to the private sector, and the diversity of financial instruments. The research relies on an analysis of time series data for Iraq, using appropriate econometric models to determine the nature and direction of the relationship between the variables.

The research demonstrates how FDI can contribute to financial development through several channels, including: technology and knowledge transfer, increased competition in the financial sector, development of financial infrastructure, improved corporate governance, and the promotion of financial innovation. The research will also address the challenges that may face attracting FDI to Iraq and its impact on financial development, such as the legal and regulatory environment, security stability, and the level of corruption. One of the most important recommendations is to provide insights to Iraqi policymakers on how to maximize the potential benefits of foreign direct investment in supporting financial development by improving the investment environment, developing legal and institutional frameworks, enhancing transparency, and building the capacity of the local financial sector to absorb and benefit more from foreign investment flows.

Keywords: foreign investment, financial development, banking sector, economic growth..

DOI: 10.69938/Keas.26030212

تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المالية المستدامة في العراق

أ.د. علياء حسين خلف الزركوشي¹، أ.د. علي وهيب عبد الله²

¹ جامعة ديالى / كلية الإدارة والاقتصاد، ديالى، العراق

² جامعة ديالى / كلية الإدارة والاقتصاد، ديالى، العراق

aliaeco@uodiyala.edu.iq

المستخلص: يهدف هذا البحث إلى تحليل تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) على التنمية المالية في العراق، وتأتي أهمية هذا الموضوع من الدور المحوري الذي يمكن أن يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في تعزيز النمو الاقتصادي وتطوير القطاع المالي، ولا سيما في العراق الذي يمر بمرحلة إعادة الإعمار والتنمية.

يتناول البحث العلاقة بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ومؤشرات التنمية المالية المختلفة، مثل حجم وكفاءة أسواق رأس المال، وعمق القطاع المصرفي، وتوفر الائتمان للقطاع الخاص، وتنوع الأدوات المالية، ويعتمد البحث على تحليل بيانات السلاسل الزمنية للعراق، باستخدام نماذج قياسية مناسبة لتحديد طبيعة واتجاه العلاقة بين المتغيرات.

ويوضح البحث كيف يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يسهم في التنمية المالية من خلال عدة قنوات، منها: نقل التكنولوجيا والمعرفة، وزيادة المنافسة في القطاع المالي، وتطوير البنية التحتية المالية، وتحسين حوكمة الشركات، وتشجيع الابتكار المالي، كما سيتطرق البحث إلى التحديات التي قد تواجه جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى العراق وتأثيره على التنمية المالية، مثل البيئة القانونية والتنظيمية، والاستقرار الأمني، ومستوى الفساد.

ومن أهم التوصيات تقديم رؤى لصانعي السياسات في العراق حول كيفية تعظيم الفوائد المحتملة للاستثمار الأجنبي المباشر في دعم التنمية المالية، من خلال تحسين البيئة الاستثمارية، وتطوير الأطر القانونية والمؤسسية، وتعزيز الشفافية، وبناء قدرات القطاع المالي المحلي لاستيعاب واستفادة أكبر من تدفقات الاستثمار الأجنبي.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي، التنمية المالية، القطاع المصرفي، النمو الاقتصادي.

Corresponding Author: E-mail: aliaeco@uodiyala.edu.iq

1. المقدمة

يشهد الاقتصاد العالمي تحولات كبيرة بفعل العولمة وتزايد الروابط الاقتصادية بين الدول، إذ أصبحت تدفقات رأس المال العابرة للحدود، وخاصة الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)، محركاً أساسياً للنمو الاقتصادي والتنمية، إذ يُنظر إلى الاستثمار الأجنبي المباشر ليس فقط كمصدر لتمويل الفجوة الادخارية والاستثمارية بل أيضاً كقناة رئيسية لنقل التكنولوجيا، والخبرات الإدارية، وتطوير المهارات، وزيادة المنافسة، مما يؤدي في النهاية إلى تعزيز الإنتاجية والكفاءة الاقتصادية.

وتُعد التنمية المالية ركيزة أساسية لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام والشامل، كما يشير مفهوم التنمية المالية إلى عملية تحسين وتوسيع عمق وكفاءة أسواق المال ورأس المال والمؤسسات المالية، بحيث تصبح قادرة على تعبئة المدخرات وتخصيص الموارد بكفاءة أكبر للمشاريع الاستثمارية المنتجة فالقطاع المالي المتطور والقوي يمكن أن يقلل من تكلفة رأس المال، ويوفر مجموعة واسعة من الخدمات المالية، ويخفف من المخاطر، وبالتالي يدعم الابتكار وريادة الأعمال.

ويمر العراق بمرحلة إعادة إعمار وتنمية ما بعد عقود من الصراعات والتحديات الاقتصادية، يمثل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر أولوية قصوى للاقتصاد العراقي، رغم امتلاكه لثروات نفطية هائلة، لا يزال بحاجة ماسة إلى تنويع مصادر الدخل، وتطوير القطاعات غير النفطية، وتحسين البنية التحتية، وخلق فرص عمل وفي هذا السياق يمكن أن يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دوراً حيوياً في تنشيط الاقتصاد، ولكن السؤال الأهم هو كيف يؤثر هذا الاستثمار على القطاع المالي العراقي بشكل خاص.

تكمُن أهمية هذا البحث في محاولة فهم وتحليل العلاقة المعقدة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية المالية في العراق. وهل تُسهم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في تعميق وكفاءة أسواق المال العراقية؟ هل تؤدي إلى تحسين أداء القطاع المصرفي وزيادة القدرة على توفير الائتمان؟

يسعى هذا البحث إلى الإجابة على هذه التساؤلات من خلال مراجعة الأدبيات النظرية والتطبيقية، وتحليل البيانات المتاحة عن الاقتصاد العراقي، بهدف تقديم رؤى واضحة وتوصيات سياسية يمكن أن تساعد صانعي القرار على صياغة استراتيجيات فعالة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتوجيهه نحو دعم التنمية المالية الشاملة والمستدامة في العراق.

1- مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في غموض أو عدم وضوح العلاقة وتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المالية في العراق، ولا سيما في ظل التحديات والظروف الاقتصادية والسياسية التي يمر بها البلد، وترتكز على التساؤل الآتي: هل يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر بالفعل بشكل إيجابي وملاموس على مؤشرات التنمية المالية في العراق؟

يسعى هذا البحث إلى معالجة هذه التساؤلات، من خلال تحليل العلاقة بين المتغيرات وتحديد العوامل المؤثرة، لتقديم صورة أوضح وأكثر دقة حول الواقع الفعلي لتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المالية في العراق وتقديم توصيات قابلة للتطبيق.

2- فرضية البحث:

يستند هذا البحث إلى فرضية رئيسية مفادها أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر بشكل إيجابي وملاموس على التنمية المالية في العراق مما يسهم في تعميق وكفاءة القطاع المالي.

3- أهداف البحث:

يهدف هذا البحث بشكل أساسي إلى تحليل تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) على التنمية المالية في العراق، والكشف عن طبيعة واتجاه العلاقة بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ومؤشرات التنمية المالية في العراق، وتحليل مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تعزيز كفاءة وعمق القطاع المالي العراقي، بما في ذلك أسواق رأس المال والنظام المصرفي، استكشاف القنوات التي من خلالها يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المالية، مثل نقل التكنولوجيا، تعزيز المنافسة، وتطوير البنية التحتية المالية، صياغة توصيات مبنية على النتائج لسياسات تهدف إلى تعظيم فوائد الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم التنمية المالية الشاملة والمستدامة في العراق، كما يهدف إلى تقديم فهم أعمق للدور الذي يمكن أن يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في دفع عجلة التنمية المالية في العراق، وهو أمر حيوي لتحقيق النمو الاقتصادي والاستقرار في البلاد.

4- أهمية البحث:

تتبع أهمية هذا البحث من عدة جوانب حيوية، سواء على المستوى النظري أو التطبيقي، وخاصة في سياق الاقتصاد العراقي: - يساعد في تحديد القنوات الدقيقة التي يؤثر من خلالها الاستثمار الأجنبي المباشر على مكونات التنمية المالية مما يعزز الفهم النظري للعملية.

- يوفر البحث رؤى وتحليلات قائمة على الأدلة يمكن أن توجه صانعي السياسات في العراق نحو صياغة استراتيجيات فعالة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتوجيهه بطريقة تخدم أهداف التنمية المالية والاقتصادية.

- تحديد التحديات والمعوقات التي تحد من تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المالية، ويمكن للبحث أن يساهم في تقديم توصيات لتحسين البيئة الاستثمارية في العراق، وجعلها أكثر جاذبية وكفاءة.

- تساعد النتائج في تسليط الضوء على المجالات التي تحتاج إلى تطوير في القطاع المالي العراقي لاستيعاب والاستفادة القصوى من تدفقات الاستثمار الأجنبي، سواء كان ذلك من حيث البنية التحتية، أو الأطر التنظيمية، أو بناء القدرات.

- يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل غير مباشر في تحقيق أهداف التنمية المستدامة للعراق، مثل تنويع الاقتصاد، وخلق فرص العمل، وتحسين مستويات المعيشة.

- يمثل هذا البحث محاولة جادة لتقديم تحليل شامل ودقيق لتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المالية في العراق، مما يجعله ذا قيمة كبيرة للباحثين، وصانعي القرار، والمستثمرين، وجميع المهتمين بالمستقبل الاقتصادي للعراق.

5- هيكلية البحث:

ويقسم البحث إلى ثلاث مباحث إذ تضمن المبحث الأول (الاطار المفاهيمي للاستثمار الأجنبي والتنمية المالية) ، بينما المبحث الثاني سيتناول (العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المالية المستدامة)، والمبحث الثالث يتضمن (الرؤية المستقبلية لدور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية المالية المستدامة في العراق).

6- الدراسات السابقة :-

- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في العراق (علي تركي)، (2004-2021) ، وتهدف توضيح العلاقة بين الاستثمار والنمو، وملاحظة كيف يمكن أن تكون المشكلة غير خطية ويمكن دمجها في المستقبل أو كدراسة مقارنة.
- أثر التنمية المالية على النمو الاقتصادي في العراق للفترة (2004-2018) (ماردين محسوم فرج) مؤشر مثل نسبة الائتمان إلى القطاع الخاص من الناتج، ونسبة الودائع للاستخدام ونسبة عرض النقود إلى الناتج، وجاءت العلاقة بين بعض مؤشرات التنمية المالية والنمو مفيدة ومعرفة المؤشرات الشخصية التي يمكن أن يستعملها في سياق العراق.
- أثر التطور المالي على استثمار المصارف في العراق ياسر غانم يحيى ومحمد صالح سلمان استخدم نموذج ARDL تحليل الفصل الزمني (2005-2021)، بينت الدراسة أن العمق المالي (العمق المالي) له تأثير إيجابي.

المبحث الأول/ الاطار المفاهيمي للاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية المالية

أولاً: الاستثمار الأجنبي المباشر(المفهوم ،الاشكال والأسباب)

تُمثل عملية تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إحدى السمات الرئيسية لظاهرة العولمة المالية ، بالإضافة إلى كونها مصدراً مهماً من مصادر التمويل الخارجي اللازمة لتمويل برامج ومشاريع التنمية الاقتصادية في البلدان النامية ، فإذا كان الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة حديثة كمصطلح ، إلا أنها كمفهوم تعود إلى منتصف القرن التاسع عشر وقد تحدث عنها الاقتصاديون الأوائل على أنها حركة رأس المال .

ويطلق على حركة رأس المال بالاستثمار الدولي حيث ورد ذكر الاستثمار المباشر وبقي الخلط بين ما يعرف بالاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر (المحفظي) لغاية عام 1968 حيث تم الفصل بين المفهومين ، فالاستثمارات المباشرة تطلق على كل الاستثمارات الأجنبية التي لا تؤثر في أسواق الأوراق المالية وهي استثمارات شركات مسجلة في الدولة الأم وتعمل في الخارج . أما مفهوم الاستثمار المحفظي فقد أطلق أول مرة من قبل (ماثيو سايمون) عام (1967) إذ ركز وأعطى اهتماماً خاصاً للشركات الأم التي تمارس نشاطها خارج الحدود ، وميزها عن الشركات الوطنية التي تمارس نشاطها الإنتاجي في الدولة الأم ولها نشاطات إنتاجية في الخارج ، ويتضمن كل أنواع التوظيفات المالية في السندات الحكومية والمؤسسية وكل أنواع القروض المصرفية وجميع أنواع الأسهم. (الجميل، 2000، صفحة 247)

وتتباين دوافع البلدان في جذب أي نوع من هذه الاستثمارات ، ويرجع هذا التباين إلى عدة عوامل منها ما يتعلق بالاختلاف في خصائص الشركات متعددة الجنسية مثل حجمها ومدى درجة دولية نشاطها وعدد الأسواق العالمية التي تقدم خدماتها لها ، أو إلى الاختلاف بين الدول المضيفة من حيث درجة التقدم الاقتصادي والاجتماعي والنتائج التي تترجى تحقيقها من وراء الاستثمار الأجنبي ، هذا فضلاً عن الخصائص الصناعية أو النشاط الذي تمارسه الشركة وعوامل ترتبط بالأرباح والتكاليف وغيرها ويعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه انتقال رؤوس الأموال الأجنبية للعمل في الدول المضيفة بشكل مباشر في صور مختلفة سواء كانت وحدات صناعية استخراجية أو تحويلية أو إنتاجية أو زراعية أو خدمية ، ويكون حافز الربح المحرك الرئيس لهذه الاستثمارات . (ALasrag, 2005, p. 5)

وعرفت منظمة التجارة العالمية (W.T.O) فقد عرفت الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه نشاط يحدث عندما يمتلك مستثمر مقيم في بلد ما (البلد الأم) أصولاً إنتاجية في بلد آخر (البلد المضيف) بقصد إدارتها. (الغفار، 2002، صفحة 14) كما عرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (O.E.C.D) على أنه الاستثمار لأغراض بناء علاقات اقتصادية دائمة تسمح بإمكانية ممارسة تأثير فعال إدارياً. (ESCWA, 2000, p. 14)

ثانياً: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

تجدر الإشارة إليه هو أن أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر الشركات متعددة الجنسية هو بمثابة مسارات أو طرق أو أساليب لدخول الأسواق أو غزوها وذلك لأن الشركة الأجنبية أو المتعددة الجنسية قد تتبنى في سعيها لدخول أحد الأسواق العالمية أكثر من شكل من أشكال الاستثمار المباشر أو غير المباشر ، وتقوم الشركات بدراسات دقيقة يتم على نتائجها تحديد شكل الاستثمار المباشر الملائم لتلك الأسواق المراد الدخول فيها. (قحف، 1989، صفحة 38) وقد أشارت أغلب الدراسات الحديثة إلى أن أكثر أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر شيوعاً هي :

1. الاستثمار المشترك .
2. الاستثمار المملوك بالكامل .
3. الاستثمار في المناطق الحرة .
4. الاستثمار في مشروعات أو عمليات التجميع .
5. عمليات الاندماج و التملك .

ثالثاً: أسباب اللجوء إلى الاستثمار الأجنبي المباشر :

لقد تزايد الاهتمام بالاستثمار الأجنبي المباشر وأصبح يعد أحد أهم مصادر تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إلى الدول النامية، وهناك جملة من الأسباب التي دفعت بالدول النامية للجوء إلى الاستثمار الأجنبي المباشر ومنها: (الدين، 2005، صفحة 179)

1- تغطية أو سد الفجوة بين الادخار والاستثمار المحليين :

أن حاجة الدول النامية إلى موارد مالية كبيرة لا يمكن تغطيتها من المدخرات المحلية بشكل كامل دفع بها إلى اللجوء إلى الاستثمار الأجنبي المباشر لسد هذه الفجوة بين المدخرات المتوفرة والاستثمارات المطلوبة

2- تغطية أو سد الفجوة بين الاستيرادات والصادرات :

تعاني معظم الدول النامية من فجوة كبيرة بين استيراداتها المتنوعة والمكلفة وبين صادراتها شديدة التركيز والتي هي على العموم تتكون من سلعة واحدة أو سلعتين وبخاصة من الموارد الطبيعية كالنفط مثلاً ومن ثم عدم كفاية مردود الصادرات المحدودة لتغطية كلفة الاستيرادات المتنوعة والمكلفة ، ويعد الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة لملء هذه الفجوة عن طريق إقامة مشاريع وصناعات متعددة ومتنوعة في الدول النامية على أمل أن يؤدي إلى تنويع صادراتها واحتكاكها بالسوق العالمي

3- التخفيف من عبء الديون الخارجية وخدماتها :

بعد أن تبين فشل أسلوب معالجة الديون بالديون ، إذ لم يؤد إلى حل المشكلة جذرياً ، إضافة إلى أن إجراءات جدولة الديون لم تكن سوى إجراءات علاجية مؤقتة فرضتها الظروف الطارئة على المصارف الدولية للمحافظة على أهداف تبتغيها .

ثانياً: التنمية المالية (المفهوم ، الأهمية ، المؤشرات)

1- مفهوم التنمية المالية (Financial Development)

هي عملية شاملة تهدف إلى تحسين وتطوير النظام المالي في بلد ما، بما يشمل المؤسسات المالية والأسواق والأدوات المالية، الهدف الأساسي هو جعل النظام المالي أكثر كفاءة وقدرة على تلبية احتياجات الاقتصاد ككل، و توفير الوصول للخدمات المالية مما يضمن للأفراد والشركات ولاسيما الفئات ذات الدخل المنخفض والمشاريع الصغيرة الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات المالية مثل الحسابات البنكية، والقروض، والادخار، والتأمين بأسعار معقولة ، كما يُعزز كفاءة النظام المالي بما يضمن ذلك تحسين قدرة المؤسسات المالية على جمع المدخرات وتحويلها إلى استثمارات منتجة، مما يدفع النمو الاقتصادي. يشمل أيضاً كفاءة أسواق المال (الأسهم والسندات) في توفير التمويل للشركات.

وتسعى التنمية المالية إلى زيادة عمق النظام المالي وهذا يعني نمو حجم المؤسسات المالية والأسواق المالية بالنسبة لحجم الاقتصاد فعلى سبيل المثال، زيادة نسبة القروض البنكية إلى الناتج المحلي الإجمالي تعتبر مؤشراً على عمق النظام المالي ، كذلك تسعى إلى تحسين الاستقرار المالي الذي يركز على خلق بيئة مالية مستقرة وقوية، قادرة على تحمل الصدمات الاقتصادية دون أن تنهار.

ويتضمن مفهوم التنمية المالية درجة النماء والتطور للقطاع المالي عبر مؤشرات نقدية ومالية وكذلك يمثل تطور حجم المؤسسات المالية ومدى تنوعها وتنوع أسواقها وبالتالي فهو مفهوم متعدد الأبعاد لا يشمل المؤشرات النقدية فحسب بل التنظيم والرقابة ودرجة التنافس والانفتاح المالي والقدرة المؤسسية مثل قوة حقوق الدائنين وتنوع الأسواق والمنتجات المالية التي تشكل الهيكل المالي للاقتصاد. (حياوي، 2024، صفحة 552)

ويعد النظام المالي جزء هام من مكونات النظام الاقتصادي ويُمثل مؤثر رئيسي في مستوى النشاط عن طريق العمليات والوظائف التي تؤديها مؤسسات هذا النظام كما أنه يُعبر عن مجموعة الآليات والهيئات التي تمنح موارد التمويل. (سعيد، 2016، صفحة 74)

تأسيساً لما سبق فإن التنمية المالية ليست مجرد زيادة حجم المال بل هي تحسين فعالية النظام المالي بأكمله ليصبح محركاً أساسياً للنمو الاقتصادي، والحد من الفقر، وزيادة الرخاء الاجتماعي.

2- أهمية التنمية المالية (The importance of financial development)

تعد التنمية المالية من الركائز الأساسية التي تدعم النمو الاقتصادي وتساهم في تحقيق الاستقرار والرخاء الاجتماعي. أهميتها تكمن في قدرتها على تحسين كفاءة النظام المالي وجعله أكثر شمولية، يمكن تلخيص أهمية التنمية المالية وفق الآتي: (World Bank)

- تحفيز النمو الاقتصادي: تعد التنمية المالية محركاً أساسياً للنمو. فمن خلالها يتم تحويل المدخرات الفردية إلى استثمارات منتجة في مختلف القطاعات الاقتصادية، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج وخلق فرص عمل جديدة. عندما يكون النظام المالي فعالاً، يمكن للشركات الحصول على التمويل اللازم للتوسع والابتكار، وهذا بدوره يعزز النمو.
- تعبئة المدخرات وتوجيهها: تعمل المؤسسات المالية، مثل البنوك وأسواق الأوراق المالية، على جمع المدخرات المتناثرة من الأفراد والمؤسسات بعد ذلك يتم توجيه هذه المدخرات بكفاءة إلى المشروعات التي لديها أعلى عائد متوقع، مما يضمن الاستفادة القصوى من الموارد المالية المتاحة.
- الشمول المالي وتقليل الفقر: تساهم التنمية المالية في توفير الخدمات المصرفية والمالية لمختلف شرائح المجتمع، بما في ذلك الأفراد ذوي الدخل المنخفض والشركات الصغيرة والمتوسطة، هذا الشمول المالي يساعدهم على الوصول إلى القروض والادخار والتأمين، مما يمكنهم من إدارة شؤونهم المالية، وبدء مشروعاتهم الخاصة، وبالتالي يساهم في الحد من الفقر.
- تعزيز الاستقرار المالي: نظام مالي متطور ومنظم بشكل جيد يكون أكثر قدرة على تحمل الصدمات الاقتصادية والتقلبات فالتنمية المالية تتضمن وضع أطر تنظيمية وتشريعية قوية تحمي حقوق المستثمرين والمودعين، مما يزيد من الثقة في النظام المالي ككل.
- تحسين بيئة الأعمال: بفضل التنمية المالية، يصبح الحصول على التمويل أسهل وأكثر شفافية وهذا يشجع على تأسيس شركات جديدة، ويدعم الابتكار وريادة الأعمال، ويجذب الاستثمارات الأجنبية، مما يخلق بيئة أعمال ديناميكية ومنافسة.

باختصار، التنمية المالية ليست مجرد هدف في حد ذاتها، بل هي وسيلة لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية أوسع، مثل النمو المستدام، وتقليل الفوارق، وتحسين جودة الحياة للمواطنين.

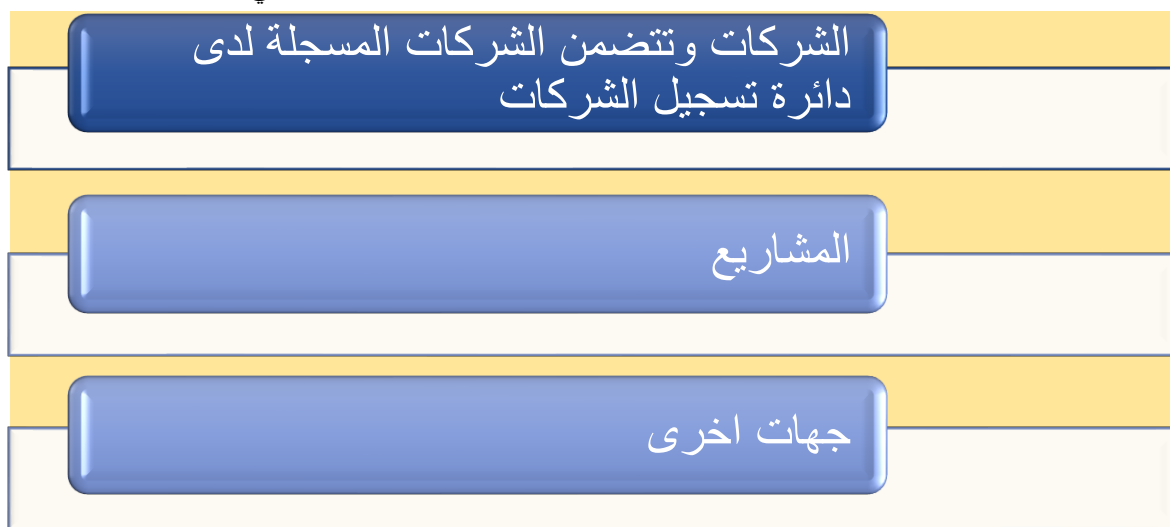
3- مؤشرات التنمية المالية (Financial development indicators)

مؤشرات التنمية المالية هي مجموعة من المقاييس التي تستخدم لتقييم مدى تطور القطاع المالي في بلد ما وتشمل هذه المؤشرات جوانب مختلفة مثل عمق النظام المالي، وإمكانية الوصول إلى الخدمات المالية، وكفاءة الأسواق المالية واستقرارها وتعد تطورات البنية التحتية من المفردات الأساسية للتنمية المالية، كما تتضمن التنمية المالية كل ما يؤدي إلى زيادة كفاءة النظام المالي وقدرته على توفير التمويل اللازم للأنشطة الاقتصادية وهذا يشمل تطورات في المؤسسات المالية مثل البنوك، شركات التأمين، وصناديق الاستثمار، كذلك الأسواق المالية مثل سوق الأوراق المالية (البورصة)، وسوق السندات، والبنية التحتية المالية التي تشمل أنظمة الدفع والتسوية، وأنظمة المعلومات الائتمانية، والأنظمة القانونية والتنظيمية التي تحكم المعاملات المالية.

وتتيح البنية التحتية المتطورة للخدمات المالية الوصول إلى عدد أكبر من الأفراد والشركات بما في ذلك الشرائح التي كانت مستبعدة سابقاً، ولا يمكن تحقيق تنمية مالية حقيقية دون وجود بنية تحتية قوية وفعالة تدعم جميع مكونات النظام المالي.

- المنصة الالكترونية إذ شرع البنك المركزي العراقي في مطلع عام 2023 باستحداث المنصة الالكترونية للتحويلات الخارجية (حولات – واعتمادات) تم إطلاق هذه المنصة كجزء من جهود البنك المركزي للسيطرة على حركة الدولار في العراق ومكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، وتلبية لمتطلبات المعايير الدولية وكانت المنصة تهدف إلى تنظيم التحويلات الخارجية من خلال إلزام المصارف والشركات باستخدامها لإجراء التحويلات المالية الخارجية، زيادة الشفافية والرقابة بتوفير قاعدة بيانات مركزية تمكن البنك المركزي من تتبع جميع المعاملات المالية الخارجية، تحقيق الامتثال لمتطلبات الخزانة الأمريكية والجهات الرقابية الدولية الأخرى، مما يساهم في حماية القطاع المصرفي العراقي من العقوبات.

ويمكن تغطية أبرز الجوانب المتعلقة بالمنصة الالكترونية للتحويلات الخارجية من خلال الاتي:-



الشكل (1) الجوانب المتعلقة بالمنصة الالكترونية

كانت هذه المنصة خطوة استثنائية لكن البنك المركزي العراقي بدأ في عام 2024 بالتحول تدريجياً إلى آلية عمل مباشرة بين المصارف العراقية والمصارف المراسلة، بهدف الانتقال إلى نظام أكثر استدامة وتوافقاً مع الممارسات المصرفية العالمية، وتفويض المزيد من الصلاحيات للمصارف التجارية نفسها.

المبحث الثاني/ الجانب العملي (العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المالية المستدامة)

أولاً: تحليل نموذج الانحدار المتأخر ذاتياً

هي نتائج تحليل اقتصادي قياسي باستخدام نموذج الانحدار التوزعي المتأخر ذاتياً (ARDL) يهدف هذا النموذج إلى دراسة العلاقة بين متغيرين رئيسيين: الاستثمار (INV) والائتمان (CREDIT).
1. توصيف النموذج

المتغير التابع (Dependent Variable): الاستثمار (D(INV)) ، حيث تشير (D) إلى الفرق الأول للمتغير، مما يعني أن النموذج يدرس تغيرات الاستثمار، المتغيرات المستقلة (Independent Variables) الاستثمار والائتمان، فترة الدراسة من عام 2008 إلى عام 2022، وتشمل 15 ملاحظة (Observations) ، النموذج (Selected Model) هو نموذج ARDL(3,4) ، مما يعني أن النموذج استخدم ثلاث فترات تباطؤ للمتغير التابع (الاستثمار) وأربع فترات تباطؤ للمتغير المستقل (الائتمان) بناءً على معيار Akaike (AIC).

2. تحليل المعاملات الإحصائية (Coefficients)

تُظهر النتائج أن معظم المعاملات ذات دلالة إحصائية، مما يعني أنها تؤثر بشكل كبير على المتغير التابع (تغيرات الاستثمار)،
(-1) INV المعامل هو -1.893582، والقيمة الاحتمالية (Prob.) هي 0.0046. هذه القيمة أقل من 0.05، مما يشير إلى وجود علاقة توازن طويلة الأجل بين المتغيرين، حيث يؤثر الاستثمار في الفترة السابقة على تغيرات الاستثمار الحالية بشكل سلبي،
(-1) CREDIT المعامل هو -891010.1، والقيمة الاحتمالية هي 0.0041، وهي أقل من 0.05. هذا يعني أن الائتمان في الفترة السابقة له تأثير كبير وسلبى على تغيرات الاستثمار.
(Constant) C المعامل هو 3715476، والقيمة الاحتمالية هي 0.0049. هذا المعامل ذو دلالة إحصائية، مما يشير إلى وجود تأثير ثابت ومهم على تغيرات الاستثمار.

D(CREDIT) و D(CREDIT(-1)) و D(CREDIT(-2)) هذه المعاملات (3.317373 و 1296067 و 1149277) ذات دلالة إحصائية قيم Prob. أقل من 0.05، مما يشير إلى أن التغيرات اللحظية للائتمان (short-run dynamics) تؤثر بشكل إيجابي ومهم على تغيرات الاستثمار.

3. مقاييس جودة النموذج (Model Fit)

تُظهر هذه المقاييس مدى جودة النموذج في تفسير العلاقة بين المتغيرات، R^2 (R-squared) القيمة هي 0.973363. هذه القيمة مرتفعة جداً، مما يعني أن النموذج يفسر حوالي 97.3% من التغيرات في الاستثمار، وهي نسبة ممتازة تدل على قوة النموذج التفسيرية (F-statistic (F) القيمة هي 27.40600، وقيمة Prob(F-statistic) هي 0.000356. هذه القيمة الاحتمالية

أقل بكثير من 0.05، مما يعني أن النموذج ككل ذو دلالة إحصائية عالية، وأن المتغيرات المستقلة تؤثر بشكل مشترك ومهم على المتغير التابع، Durbin-Watson stat القيمة هي 2.253728. هذه القيمة قريبة من 2، مما يشير إلى عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي (autocorrelation) بين البواقي في النموذج، بشكل عام، تشير نتائج التحليل إلى أن نموذج ARDL(3,4) مناسب لدراسة العلاقة بين الاستثمار والانتماء.

الجدول(1) نموذج الانحدار المتأخر ذاتياً

Dependent Variable: D(INV) Method: ARDL Date: 09/09/25 Time: 22:29 Sample: 2008 2022 Included observations: 15 Dependent lags: 4 (Automatic) Automatic-lag linear regressors (4 max. lags): CREDIT Deterministics: Restricted constant and no trend (Case 2) Model selection method: Akaike info criterion (AIC) Number of models evaluated: 20 Selected model: ARDL(3,4)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INV(-1)*	-1.893582	0.431791	-4.385410	0.0046
CREDIT(-1)	-891010.1	198233.9	-4.494741	0.0041
C	3715476.	857345.1	4.333700	0.0049
D(INV(-1))	0.520824	0.211759	2.459521	0.0492
D(INV(-2))	0.290955	0.179260	1.623093	0.1557
D(CREDIT)	317373.3	108649.4	2.921077	0.0266
D(CREDIT(-1))	1296067.	297134.6	4.361886	0.0048
D(CREDIT(-2))	1149277.	338177.9	3.398440	0.0145
D(CREDIT(-3))	-391717.5	227194.1	-1.724154	0.1354
R-squared	0.973363	Mean dependent var	-280620.5	
Adjusted R-squared	0.937846	S.D. dependent var	3258230.	
S.E. of regression	812297.8	Akaike info criterion	30.33683	
Sum squared resid	3.96E+12	Schwarz criterion	30.76166	
Log likelihood	-218.5262	Hannan-Quinn criter.	30.33231	
F-statistic	27.40600	Durbin-Watson stat	2.253728	
Prob(F-statistic)	0.000356			

* p-values are incompatible with t-bounds distribution.

ثم نقوم بتحليل نتائج انحدار ARDL (Autoregressive Distributed Lag)، وهو نموذج إحصائي يُستخدم لتحليل العلاقات بين المتغيرات في السلاسل الزمنية إذ أن R-squared قيمته 0.973363 هذه القيمة عالية جداً وتشير إلى أن النموذج يفسر حوالي 97.3% من التباين في المتغير التابع F-statistic إحصائية F قيمتها 48.72178 وقيمة Prob F-statistic تساوي 0.000007. هذه القيمة المنخفضة جداً للـ (Prob) تشير إلى أن النموذج ككل مهم من الناحية الإحصائية، وأن هناك علاقة ذات دلالة بين المتغيرات.

ويظهر الجدول معامل (Coefficient) لكل متغير، والخطأ المعياري (Std. Error)، وقيمة t، وقيمة الاحتمال (Prob.). قيمة Prob. هي الأهم لتحديد ما إذا كان المتغير مهماً إحصائياً أم لا. إذا كانت قيمة Prob. أقل من 0.05، فإن المعامل يعتبر مهماً، COINTEQ المعامل -1.893582، وقيمة الاحتمال 0.0003. هذا المتغير مهم جداً ويشير إلى وجود علاقة تكامل مشترك (Cointegration) بين المتغيرات.

D(INV)(-2) و D(INV)(-1) هذه هي فترات التأخير للمتغير التابع. كلاهما مهم إحصائياً (Prob. أقل من 0.05)، مما يعني أن قيم التغير في الاستثمار السابقة تؤثر على قيمته الحالية، D(CREDIT) و D(CREDIT)(-1) و D(CREDIT)(-2) و D(CREDIT)(-3): هذه هي فترات التأخير للمتغير المستقل (CREDIT). جميعها مهمة إحصائياً (Prob. أقل من 0.05)، مما يعني أن التغير في الانتماء يؤثر على التغير في الاستثمار، وأن هذا التأثير يمتد لعدة فترات زمنية، Deterministics يشير إلى أن النموذج يحتوي على ثابت (Restricted constant) وليس له اتجاه عام. (no trend)

الجدول (2) تحليل الانحدار نموذج ARDL

Error Correction				
Dependent Variable: D(INV)				
Method: ARDL				
Date: 09/09/25 Time: 22:29				
Sample: 2008 2022				
Included observations: 15				
Dependent lags: 4 (Automatic)				
Automatic-lag linear regressors (4 max. lags): CREDIT				
Deterministics: Restricted constant and no trend (Case 2)				
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)				
Number of models evaluated: 20				
Selected model: ARDL(3,4)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
COINTEQ*	-1.893582	0.313542	-6.039318	0.0003
D(INV(-1))	0.520824	0.153859	3.385069	0.0096
D(INV(-2))	0.290955	0.136968	2.124262	0.0664
D(CREDIT)	317373.3	73154.22	4.338414	0.0025
D(CREDIT(-1))	1296067.	216034.0	5.999368	0.0003
D(CREDIT(-2))	1149277.	244887.9	4.693074	0.0016
D(CREDIT(-3))	-391717.5	167060.4	-2.344766	0.0471
R-squared	0.973363	Mean dependent var	-280620.5	
Adjusted R-squared	0.953385	S.D. dependent var	3258230.	
S.E. of regression	703470.5	Akaike info criterion	30.07016	
Sum squared resid	3.96E+12	Schwarz criterion	30.40059	
Log likelihood	-218.5262	Hannan-Quinn criter.	30.06664	
F-statistic	48.72178	Durbin-Watson stat	2.253728	
Prob(F-statistic)	0.000007			

* p-values are incompatible with t-Bounds distribution.

4. نتائج اختبار "الحدود" (Bounds Test) في نموذج الانحدار الذاتي الموزع بفروق زمنية (Autoregressive Distributed Lag - ARDL) الهدف من هذا الاختبار هو تحديد ما إذا كانت هناك علاقة تكامل مشترك (cointegration) طويلة الأمد بين المتغيرات في النموذج، أي ما إذا كانت تتحرك معاً على المدى الطويل.

أ. اختبار الفرضية H_0 : لا توجد علاقة بين المتغيرات على المستوى No levels relationship هذا يعني أن المتغيرات لا تتحرك معاً على المدى الطويل، أما الفرضية البديلة: H_1 : توجد علاقة بين المتغيرات على المستوى (There is a levels relationship). هذا يعني أن المتغيرات تتحرك معاً على المدى الطويل.

ب. إحصائية الاختبار: (Test Statistic)

إحصائية F القيمة المحسوبة هي 9.118340 هذه القيمة هي أساس قرارنا بشأن رفض أو قبول الفرضية الصفرية.

ج. القيم الحرجة للحدود: (Bounds Critical Values)

تستخدم هذه القيم للمقارنة مع إحصائية F المحسوبة لتحديد وجود التكامل المشترك، يوجد قيمتان لكل مستوى دلالة: حد أدنى $I(0)$ وحد أعلى $I(1)$.

$I(0)$ يمثل حدود المتغيرات المستقرة.

$I(1)$ يمثل حدود المتغيرات غير المستقرة.

إذا كانت قيمة F المحسوبة < الحد الأعلى $I(1)$ نقوم برفض الفرضية الصفرية، مما يشير إلى وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأمد بين المتغيرات، إذا كانت قيمة F المحسوبة > الحد الأدنى $I(0)$ نقوم بقبول الفرضية الصفرية، مما يشير إلى عدم وجود علاقة تكامل مشترك، إذا كانت قيمة F المحسوبة بين الحد الأدنى والحد الأعلى: يكون القرار غير حاسم، أي لا يمكننا الجزم بوجود علاقة تكامل مشترك.

بالمقارنة مع القيم التقاربية (Asymptotic)، نجد أن إحصائية F المحسوبة (9.118340) أكبر من جميع الحدود العليا لكل مستويات الدلالة (5.580 عند 1%، 4.160 عند 5%، و 3.510 عند 10%)، بناءً على مقارنة تقريبية، يمكننا أن نستنتج أن هناك أدلة قوية لرفض الفرضية الصفرية، مما يؤكد وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأمد بين المتغيرات في النموذج، هذا يعني أن المتغيرات تتحرك معاً على المدى الطويل، مما يبرر استخدام نموذج ARDL لتحليل العلاقات في المدى القصير والطويل.

الجدول (3) نتائج اختبار الحدود (Bounds Test)

Bounds Test	
Null hypothesis: No levels relationship	
Number of cointegrating variables: 1	
Trend type: Rest. constant (Case 2)	
Sample size: 15	
Test Statistic	Value
F-statistic	9.118340

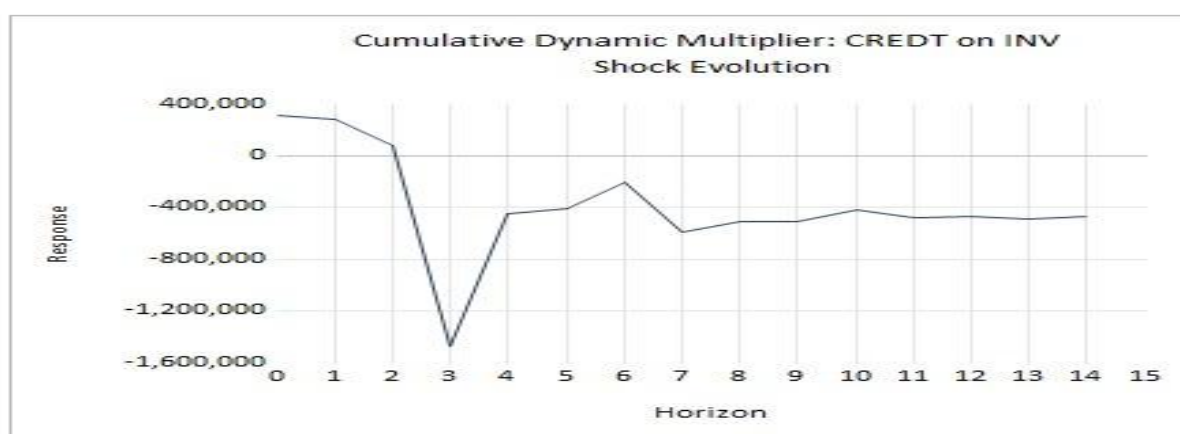
Bounds Critical Values	
	10% 5% 1%
Sample Size	I(0) I(1) I(0) I(1) I(0) I(1)
30	3.303 3.797 4.090 4.663 6.027 6.760
Asymptotic	3.020 3.510 3.620 4.160 4.940 5.580

* I(0) and I(1) are respectively the stationary and non-stationary bounds.

ثانياً: المضاعف الديناميكي التراكمي (Cumulative Dynamic Multiplier)

يُظهر الشكل البياني (2) المضاعف الديناميكي التراكمي (Cumulative Dynamic Multiplier) والذي يقيس تأثير صدمة واحدة في متغير الائتمان (CREDIT) على متغير الاستثمار (INV) على مدى 15 فترة زمنية (Horizon). ويمكن تفسيره وفق الآتي:

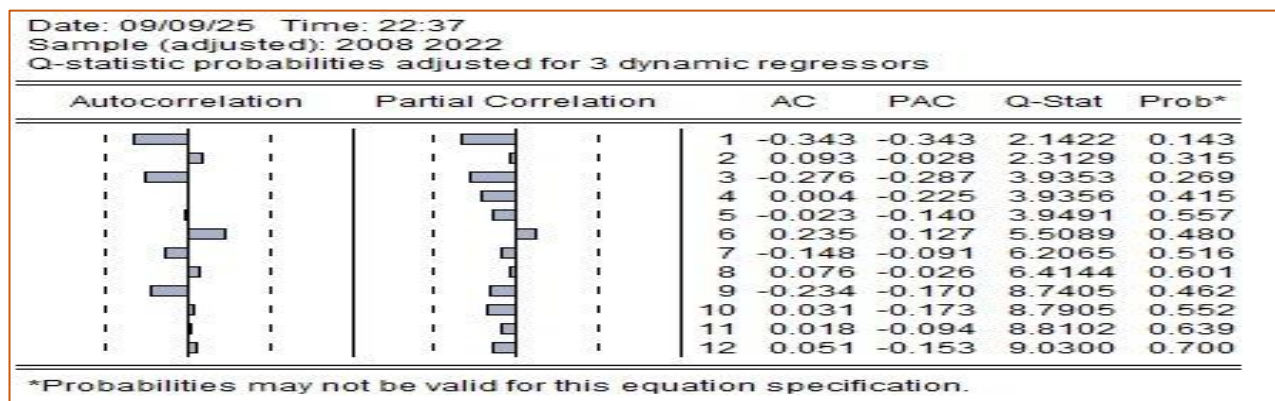
1. تأثير الصدمة الأولى: يبدأ التأثير إيجابياً ولكنه صغير جداً في الفترة 1، ثم يتحول إلى تأثير سلبي حاد في الفترة 2، حيث ينخفض الاستثمار بشكل ملحوظ.
 2. ذروة التأثير السلبي: يصل التأثير السلبي إلى أقصى حد له في الفترة 3، حيث يبلغ الانخفاض في الاستثمار حوالي 1,500,000 وحدة، وهو ما يمثل أشد رد فعل للصدمة.
 3. بداية التعافي: بعد الفترة 3، يبدأ الاستثمار في التعافي تدريجياً، حيث يقل التأثير السلبي يتذبذب المنحنى بعد ذلك ولكنه يستقر في النهاية.
 4. الاستقرار طويل المدى: يلاحظ أن التأثير السلبي يتضاءل بمرور الوقت، حيث يستقر المنحنى عند مستوى سلبي أقل وضوحاً في الفترات من 10 إلى 14، مما يشير إلى أن التأثير التراكمي للصدمة يضعف مع مرور الوقت.
- بشكل عام، يوضح الرسم البياني أن صدمة إيجابية في الائتمان تؤدي إلى رد فعل سلبي وقوي على الاستثمار في المدى القصير، ولكنه يتلاشى ويستقر نسبياً على المدى الطويل.



الشكل (2) المضاعف الديناميكي التراكمي (Cumulative Dynamic Multiplier)

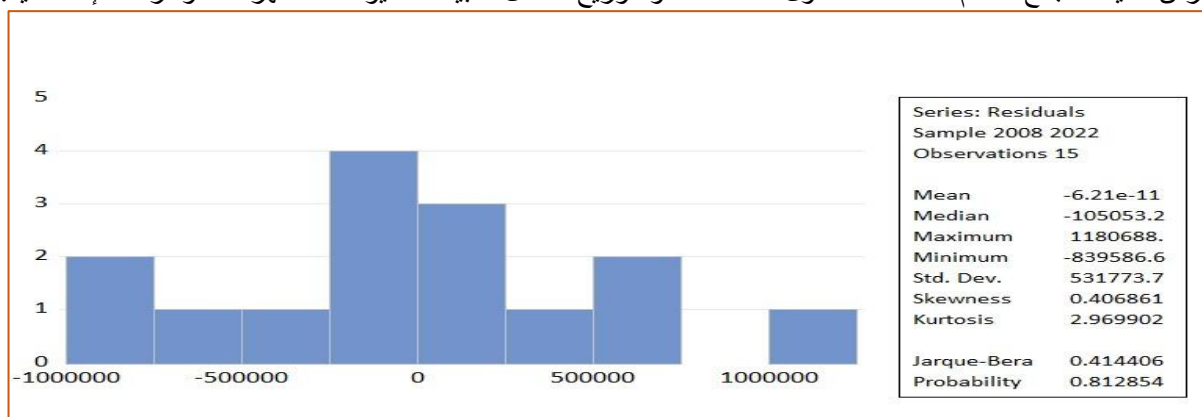
ثالثاً: الارتباط الذاتي الجزئي (Autocorrelation)

يشير الشكل (3) إلى عدم وجود ارتباط ذاتي معنوي يُشير إلى أن البيانات عشوائية ولا يوجد نمط واضح يمكن التنبؤ به من خلال القيم السابقة، يظهر الرسم البياني أن السلسلة الزمنية لا تحتوي على ارتباط ذاتي كبير، مما يعني أنها قد تكون مناسبة للاستخدام في نماذج الانحدار دون الحاجة إلى تعديلات إضافية لمعالجة مشكلة الارتباط الذاتي.



الشكل (3) الارتباط الذاتي الجزئي

كما يشير الرسم البياني (4) إلى أن البيانات تتبع توزيعاً طبيعياً تقريباً، هذا يتضح من خلال الرسم البياني توزيعاً على شكل جرس، حيث تتجمع معظم الملاحظات حول المنتصف، والتوزيع متماثل نسبياً، مما يؤكد ما أظهرته المؤشرات الإحصائية.



الشكل (4) التوزيع الطبيعي

رابعاً: اختبار Breusch-Godfrey

تُظهر نتائج اختبار Breusch-Godfrey أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط التسلسلي، وهذا أمر إيجابي، إذ يُظهر الجدول (4) مخرجات اختبار قياسي يهدف إلى التحقق من خلو بواقي (أخطاء) النموذج المقدر من مشكلة الارتباط الذاتي حتى فترتي إبطاء (2 lags)، وتنص الفرضية العدمية (H_0) لهذا الاختبار على عدم وجود ارتباط ذاتي في البواقي ولقبول أو رفض هذه الفرضية يتم الاعتماد بشكل أساسي على القيمة الاحتمالية الإحصائية (Prob.) المرافقة لكل من اختبار F واختبار مربع كاي (Chi-Square) حوالي 0.1322، بلغت القيمة الاحتمالية لاختبار F حوالي 0.5331، بينما بلغت القيمة الاحتمالية لمربع كاي (Chi-Square) حوالي 0.1322، وبما أن كلتا القيمتين أكبر بكثير من مستوى المعنوية القياسي 5% (0.05)، فإننا نقبل الفرضية العدمية ونرفض الفرضية البديلة، مما يعني إحصائياً سلامة النموذج المقدر وخلو بواقه تماماً من مشكلة الارتباط الذاتي المتسلسل، وهو مؤشر قوي على كفاءة وجودة التقدير وصلاحية النموذج لاعتماده في التنبؤ والتحليل الاقتصادي دون الوقوع في مشكلة الانحدار الزائف

الجدول (4) اختبار Breusch-Godfrey

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	0.739126	Prob. F(2,4)	0.5331
Obs*R-squared	4.047600	Prob. Chi-Square(2)	0.1322

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: ARDL
Date: 09/09/25 Time: 22:38
Sample (adjusted): 2008 2022
Included observations: 15 after adjustments
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INV(-1)	-0.023510	0.277793	-0.084632	0.9366
INV(-2)	0.002454	0.142956	0.017167	0.9871
INV(-3)	-0.004309	0.187642	-0.022963	0.9828
CREDIT	5816.255	144663.5	0.040205	0.9699
CREDIT(-1)	-19692.10	183013.1	-0.107599	0.9195
CREDIT(-2)	76437.23	170337.5	0.448740	0.6769
CREDIT(-3)	-135666.7	309618.7	-0.438173	0.6839
CREDIT(-4)	52544.87	261685.1	0.200794	0.8507
C	61919.32	961744.4	0.064382	0.9518
RESID(-1)	-0.824251	0.725215	-1.136561	0.3192
RESID(-2)	-0.137575	0.953626	-0.144265	0.8923
R-squared	0.269840	Mean dependent var	-6.21E-11	
Adjusted R-squared	-1.555560	S.D. dependent var	531773.7	
S.E. of regression	850099.8	Akaike info criterion	30.28901	
Sum squared resid	2.89E+12	Schwarz criterion	30.80824	
Log likelihood	-216.1675	Hannan-Quinn criter.	30.28348	
F-statistic	0.147825	Durbin-Watson stat	1.671902	
Prob(F-statistic)	0.993346			

خامساً: اختبار تجانس التباين (Heteroskedasticity Test)

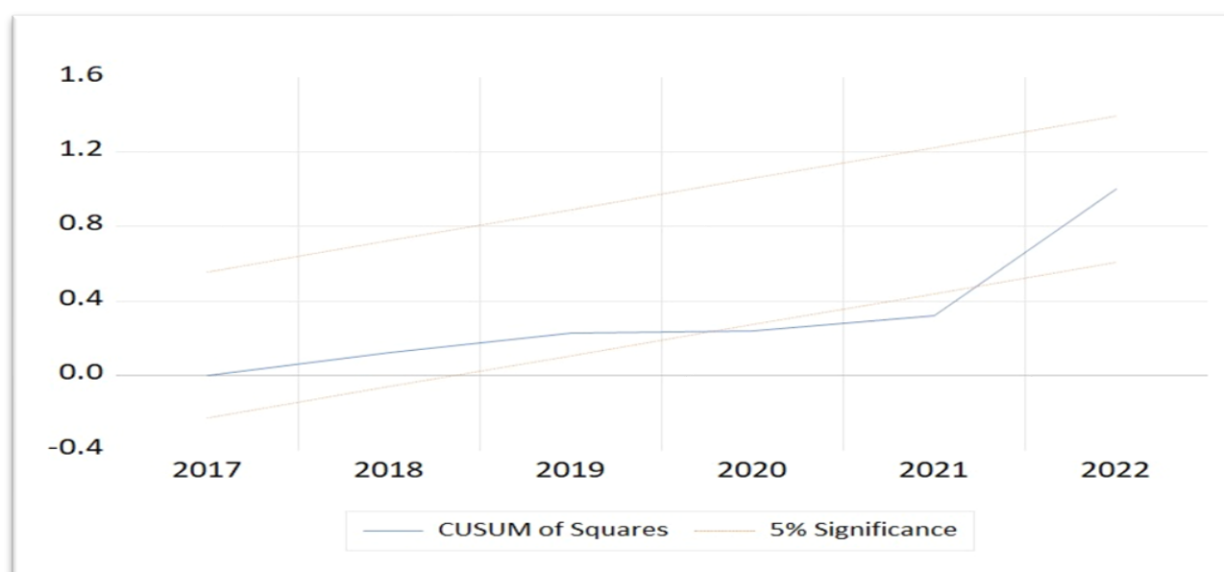
يُظهر الجدول نتائج اختبار بروش-باجان-جودفري (Breusch-Pagan-Godfrey) الذي يُستخدم لفحص وجود مشكلة عدم تجانس التباين (Heteroskedasticity) في نموذج الانحدار وكانت النتائج الرئيسية، فرضية العدم: (Null hypothesis) يفترض هذا الاختبار أن هناك تجانس في التباين (Homoskedasticity)، أي أن تباين الخطأ في النموذج ثابت عبر جميع الملاحظات. احتمال: (Prob. F-statistic) القيمة هي 0.2567، بما أن هذه القيمة أكبر من مستوى الأهمية المتعارف عليه (عادة 0.05 أو 5%)، فإننا لا نستطيع رفض فرضية العدم، هذا يعني أننا نقوم بقبول الفرضية القائلة بوجود تجانس في التباين، احتمال: (Prob. Chi-Square(8)) القيمة هي 0.2322.

بناءً على نتائج هذا الاختبار، يمكن القول إن نموذج الانحدار الخاص بك لا يواجه مشكلة عدم تجانس التباين. وهذا أمر جيد، لأنه يعني أن تقديرات معاملاته (coefficients) تظل موثوقة وفعالة إحصائياً، ولا تحتاج إلى تعديلات إضافية لمعالجة هذه المشكلة.

الجدول (5) اختبار تجانس التباين (Heteroskedasticity Test)

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey				
Null hypothesis: Homoskedasticity				
F-statistic	1.745391	Prob. F(8,6)	0.2567	
Obs*R-squared	10.49169	Prob. Chi-Square(8)	0.2322	
Scaled explained SS	1.653408	Prob. Chi-Square(8)	0.9899	
Test Equation:				
Dependent Variable: RESID^2				
Method: Least Squares				
Date: 09/09/25 Time: 22:39				
Sample (adjusted): 2008 2022				
Included observations: 15 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.61E+11	3.39E+11	0.473701	0.6525
INV(-1)	7451.625	101310.0	0.073553	0.9438
INV(-2)	56421.48	49066.01	1.149910	0.2939
INV(-3)	5683.384	70861.78	0.080204	0.9387
CREDIT	-1.82E+10	4.29E+10	-0.423019	0.6870
CREDIT(-1)	-3.09E+10	5.73E+10	-0.539990	0.6086
CREDIT(-2)	1.61E+11	5.94E+10	2.702337	0.0355
CREDIT(-3)	-2.33E+11	9.38E+10	-2.478119	0.0479
CREDIT(-4)	1.53E+11	8.98E+10	1.704852	0.1391
R-squared	0.699446	Mean dependent var	2.64E+11	
Adjusted R-squared	0.298707	S.D. dependent var	3.83E+11	
S.E. of regression	3.21E+11	Akaike info criterion	56.11164	
Sum squared resid	6.19E+23	Schwarz criterion	56.53647	
Log likelihood	-411.8373	Hannan-Quinn criter.	56.10712	
F-statistic	1.745391	Durbin-Watson stat	2.566956	
Prob(F-statistic)	0.256717			

يتناول الشكل البياني (5) الذي يوضح اختبار CUSUM of Squares، استقرار النموذج الإحصائي إذ إن النموذج مستقرًا حتى عام 2021، ولكن حدث تغير هيكلي كبير بعد ذلك، وهو ما يظهر بوضوح من تجاوز خط CUSUM of Squares لحدود الأهمية.



الشكل (5) اختبار CUSUM of Squares

سادساً: تحليل اختبار ARCH

الجدول (6) يظهر نتائج اختبار تباين التجانس الشرطي (ARCH (Autoregressive Conditional Heteroskedasticity) لفحص وجود تباين في الخطأ، تباين التجانس يعني أن تباين الخطأ في النموذج الاقتصادي ليس ثابتاً عبر الزمن، وهو أمر مهم في تحليل السلاسل الزمنية. وظهرت النتائج الاتية: قيمة F-statistic إحصائية 0.293421 وقيمة الاحتمال (Prob. F) قيمتها 0.5980، وبما أن قيمة الاحتمال (0.5980) أكبر من مستوى الدلالة المعتاد (مثل 0.05 أو 5%)، فإننا لا نستطيع رفض الفرضية الصفرية (Null Hypothesis). والفرضية الصفرية في اختبار ARCH هي لا يوجد تباين في الخطأ ولا يوجد تأثير ARCH بناءً على هذا التحليل، لا يوجد دليل إحصائي قاطع على وجود تباين في الخطأ (Heteroskedasticity) من نوع ARCH في النموذج بمعنى آخر، يمكننا أن نفترض أن تباين الخطأ في النموذج ثابت.

الجدول (6) تحليل اختبار ARCH

Heteroskedasticity Test: ARCH				
F-statistic	0.293421	Prob. F(1,12)	0.5980	
Obs*R-squared	0.334154	Prob. Chi-Square(1)	0.5632	
Test Equation:				
Dependent Variable: RESID^2				
Method: Least Squares				
Date: 09/09/25 Time: 22:42				
Sample (adjusted): 2009 2022				
Included observations: 14 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	3.09E+11	1.42E+11	2.180851	0.0498
RESID^2(-1)	-0.266639	0.492240	-0.541684	0.5980
R-squared	0.023868	Mean dependent var	2.60E+11	
Adjusted R-squared	-0.057476	S.D. dependent var	3.98E+11	
S.E. of regression	4.09E+11	Akaike info criterion	56.44286	
Sum squared resid	2.01E+24	Schwarz criterion	56.53415	
Log likelihood	-393.1000	Hannan-Quinn criter.	56.43441	
F-statistic	0.293421	Durbin-Watson stat	1.535315	
Prob(F-statistic)	0.597950			

المبحث الثالث/ الرؤية المستقبلية لدور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية المالية المستدامة في العراق

أولاً: التوجهات العالمية

يشهد العالم تحولاً متسارعاً في أنماط الاستثمار الأجنبي المباشر بفعل التطورات التكنولوجية والتحول نحو الاقتصاد الأخضر. فقد أصبحت الاستثمارات المستدامة التي تراعي معايير البيئة والمجتمع والحوكمة (ESG)، من أبرز التوجهات في الأسواق المالية العالمية، حيث تمثل إحدى الأدوات الرئيسة في تحقيق التنمية المالية المستدامة، كما يشير العديد من التقارير الدولية إلى أن الرقمنة والابتكار المالي (FinTech) ستشكلان مستقبلاً محركاً أساسياً لتدفقات الاستثمارات نحو الدول النامية.

ثانياً: فرص العراق المستقبلية

يمتلك العراق مقومات مهمة تمكنه من جذب الاستثمارات الأجنبية في المستقبل ومنها:

1. تنويع الاقتصاد خارج النفط: عبر الاستثمار في القطاعات التحويلية والزراعة الذكية والسياحة.
2. التحول الرقمي المالي: من خلال إدخال تقنيات الدفع الإلكتروني والمصارف الرقمية بما يعزز عمق القطاع المالي.
3. تطوير البنية التحتية المالية: عبر إعادة هيكلة النظام المصرفي ليتوافق مع المعايير الدولية، وهو ما يساهم في زيادة ثقة المستثمرين الأجانب.
4. الاندماج في سلاسل القيمة العالمية: عبر تشجيع الاستثمارات المشتركة مع الشركات متعددة الجنسيات.

ثالثاً: التحديات المستقبلية

على الرغم من هذه الفرص يبقى العراق أمام مجموعة من التحديات أبرزها:

1. الإصلاح المؤسسي: الحاجة إلى تعزيز الشفافية والحد من الفساد.
2. الاستقرار السياسي والأمني: كشرط أساسي لضمان بيئة استثمارية مستقرة.
3. تطوير القدرات البشرية: عبر تدريب الكوادر على إدارة الاستثمارات الأجنبية والتعامل مع الأدوات المالية المتطورة.

رابعاً: مسارات استراتيجية مقترحة

1. التوجه نحو الاستثمار الأخضر عبر تشجيع الاستثمارات في مجالات الطاقة الشمسية والرياح بما يحقق أهداف التنمية المستدامة.
2. الرقمنة المالية من خلال دعم الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية وإنشاء منصات رقمية للاستثمار.
3. الشراكات مع المؤسسات الدولية بواسطة عقد اتفاقيات تعاون مع المؤسسات المالية العالمية لتعزيز قدرة الأسواق المحلية.
4. خطة وطنية 2030 من خلال وضع رؤية عراقية ترتبط بأهداف التنمية المستدامة (SDGs) لضمان استمرارية النمو المالي والاقتصادي.

الاستنتاجات

1. أثبتت النتائج القياسية باستخدام نموذج (ARDL) وجود علاقة طويلة الأجل بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية المالية في العراق، مما يدل على أن تدفقات الاستثمار الأجنبي تساهم بشكل ملموس في تعزيز عمق وكفاءة القطاع المالي.
2. على الرغم من أن التأثيرات قصيرة الأجل للاستثمار الأجنبي المباشر قد تكون متذبذبة أو سلبية أحياناً نتيجة لضعف البنية التحتية المالية والظروف الاقتصادية غير المستقرة، إلا أن الآثار طويلة الأجل تبقى إيجابية وتدعم الاستقرار المالي.
3. يلعب الائتمان المصرفي دوراً محورياً في تعظيم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر، إذ بينت النتائج أن توسع الائتمان الموجه للقطاع الخاص يساهم في تحفيز الاستثمارات وزيادة فرص النمو الاقتصادي.
4. التحديات المؤسسية والتنظيمية مثل الفساد وضعف الشفافية وعدم الاستقرار الأمني، تقلل من قدرة العراق على الاستفادة الكاملة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، مما يبرز الحاجة إلى إصلاحات هيكليّة.
5. الرؤية المستقبلية تظهر أن العراق يمتلك فرصاً واعدة لجذب استثمارات نوعية إذا ما تم التركيز على التحول الرقمي المالي، الاستثمار الأخضر، والشراكات مع المؤسسات المالية الدولية.
6. يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يكون قاطرة للتنمية المالية المستدامة في العراق إذا ما تكامل مع إصلاحات داخلية تضمن بيئة استثمارية مستقرة، وتطوير رأس المال البشري، وتحقيق التنويع الاقتصادي بعيداً عن الاعتماد على النفط.

التوصيات:

1. تعزيز البيئة الاستثمارية من خلال تطوير التشريعات والقوانين ذات العلاقة بالاستثمار الأجنبي بما يضمن وضوح الإجراءات، وتبسيطها، وتقليل البيروقراطية.

2. مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية عبر تفعيل دور الأجهزة الرقابية المستقلة، واعتماد أنظمة إلكترونية لإدارة الاستثمارات والمعاملات المالية بما يقلل التدخل البشري.
3. إعادة هيكلة النظام المصرفي العراقي ليتوافق مع المعايير المصرفية الدولية K بما يعزز ثقة المستثمرين الأجانب ويزيد من قدرة البنوك المحلية على استيعاب تدفقات رؤوس الأموال.
4. تشجيع الاستثمار في القطاعات غير النفطية مثل الزراعة، الصناعة التحويلية، والخدمات اللوجستية، بما يحقق التنويع الاقتصادي ويقلل الاعتماد على القطاع النفطي.
5. التحول الرقمي المالي عبر دعم الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية (FinTech) ، وإنشاء منصات رقمية لتسهيل عمليات التحويل والاستثمار، بما يزيد من الشمول المالي ويعزز الكفاءة.
6. التركيز على الاستثمار الأخضر من خلال وضع حوافز ضريبية وتشريعية لجذب الاستثمارات في مجالات الطاقة المتجددة، وإدارة المياه، والمشروعات الصديقة للبيئة.
7. بناء القدرات البشرية عبر برامج تدريبية متخصصة في إدارة الاستثمارات الأجنبية، وتمويل التنمية المستدامة، بما يؤهل الكوادر العراقية للتعامل مع متطلبات المرحلة المقبلة.
8. تفعيل الشراكات الدولية مع المؤسسات المالية الإقليمية والعالمية (مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي) بهدف نقل الخبرات، وتوسيع فرص التمويل، وزيادة اندماج العراق في الاقتصاد العالمي.

المصادر:-

- 1- Alasrag, H. (2005). (*foreign Direct Investment Development policies in the Arab countries*). M PRA , No. 83 . WWW . mpra . ub . uni – munechen . de / 2230 / . .
- 2- - ESCWA. (2000). (*The Role of Foreign Direct Investment In Economic Development In Escwa Member Countries*) . U . N , New York .
- 3- - World Bank. (n.d.). *Global Financial Development Report: Financial Inclusion*. <https://www.worldbank.org/en/publication/gfdr/background/financial-inclusion>.

- 4- - سرمد كوكب الجميل. (2000). (*التمويل الدولي : مدخل في الهياكل والعمليات والأدوات*) . الدار الجامعية للطباعة والنشر ، الموصل.
- 5- - عبد السلام أبو قحف. (1989). *السياسات والأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية* . مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية .
- 6- - عبدالرحيم ومحمد عامر وبن سعيد. (2016). *اهمية النظام المالي والاستثمار الاجنبي المباشر في التوجه الاقتصادي الجديد - دراسة حالة الجزائر -دراسة قياسية 1990-2014*. المجلة الجزائرية للاقتصاد والادارة ، العدد 7 .
- 7- - علي البلبل و ايتن فتح الدين (2005). *التدفقات الرسالية الاجنبية والبيئية في الدول العربية ، صندوق النقد العربي ، وقائع ندوة (التكامل الاقتصادي العربي : التحديات والافاق)* . ابو ظبي ، الامارات العربية المتحدة .
- 8- - ندى مجيد رشو ، وكلثوم عبد القادر حياوي. (2024). *أثر التنمية المالية على النمو الاقتصادي في عينة مختارة من دول الاسكوا للمدة 2004-2021* باستخدام Paneh Data . *مجلة العلوم الانسانية لجامعة زاخو*.
- 9- - هناء عبد الغفار. (2002). (*الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية الصين أنموذجاً*) . بيت الحكمة ، بغداد .
- 10- علي تركي (2023). *أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في العراق للفترة (2004-2021)*. مجلة الإدارة والاقتصاد، 15(3)، 45-60.
- 11- ماردين محسوم فرج (2020). *أثر التنمية المالية على النمو الاقتصادي في العراق للفترة (2004-2018)*. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، 26(118)، 12-30.
- 12- ياسر غانم يحيى ومحمد صالح سلمان، . (2022). *أثر التطور المالي على استثمار المصارف في العراق باستخدام نموذج ARDL للفترة (2005-2021)*. مجلة دنانير، 2(24)، 89-110